

بأقلامهم

بقلم
اندره قصاص*

«بمجدك إحتميت»... هذا هو شعار كل لبناني

مسبوقة، واستطاع وأد مخطط «الزلزلة» في مهده والحوؤول دون تمديد خيوط الارهاب العنكبوتية إلى الداخل اللبناني.

في مقابل حملات التشكيك بمناقبية الجيش وانضباط عناصره، كانت المواقف السياسية معاكسة لأي محاولة تشكيكية بصدقية المؤسسة العسكرية، وبالتالي عدم الافساح في المجال امام اصوات النشاز، بحجة الدفاع عن حقوق الانسان لاضعاف معنويات الجيش، وهي معنويات واجبة الوجود، خصوصا في حربه الضروس ضد الارهاب الذي يستमित من اجل تسجيل خرق في الجدار اللبناني.

ولأن الجيش لم يخطيء، ولأن التقارير الصادرة عنه غير مشكوك بصدقيتها، كان هذا الالتفاف السياسي حوله واعطاؤه الغطاء السياسي الواسع للقيام بالمهام التي يقوم وسيقوم بها من اجل محاربة الارهاب والحوؤول دون تسلله إلى الداخل و«زلزلة» الاستقرار فيه.

واستنادا الى ما تجمّع للاجهزة من معلومات افضت الى هذه العملية النوعية، وكان من ابرز نتائجها القاء القبض على بعض الرؤوس المدبرة للعمليات الارهابية، فإن أكثر من مرجع امني وعسكري يؤكدون ان الوضع الامني عموما ممسوك وتحت السيطرة الى حد كبير من دون ان يسقطوا من حساباتهم التقديرية فرضية حدوث خروقات ارهابية في اي لحظة. الا ان عملية عرسال تؤكد بما لا يقبل الشك ان العين الامنية والعسكرية مفتوحة رصدًا لكل حركة من حركات الارهابيين، وهي على جهوزية تامة للتصدي لأي محاولة لزعة الاستقرار، خاصة وان لبنان مقبل على موسم مهرجانات تعمّ المناطق اللبنانية المختلفة.

ليس من قبيل الصدفة ان يتزامن عيد الجيش في الاول من آب مع عيد الامن العام في السابع والعشرين منه. وهي صدفة تعبّر عن مدى التنسيق القائم بين الامن العام ومؤسسة الجيش، وما يقوم به من ادوار امنية كبيرة تجعل المواطن يطمئن الى غده، خصوصا وان على رأس هذا الجهاز رجلا يؤمن بأن امن الوطن هو فوق اي اعتبار.

* مدير تحرير موقع «لبنان 24»

بقلم الدكتور
عماد امين شهاب*

ضيف العدد

من أجل تعزيز دينامية الإقتصاد اللبناني

حيث معدلات النمو ضعيفة حاليا، من شأنه تعميق حالة التباطؤ الاقتصادي العام. وبدلا من ذلك، فان الحكومة مدعوة الى وقف الهدر والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وتحسين جباية اموالها بشكل فعال ومؤثر، وضبط الانفاق الجاري غير الضروري في مجالات عدة، وزيادة مستويات الانفاق الاستثماري المعزز للنمو الاقتصادي. ومن الضروري خفض حجم القطاع العام في الاقتصاد الوطني، الذي بات ينافس القطاع الخاص على الاستثمار والتمويل (-crowding out effect)، وهذا يكون من خلال تحقيق اصلاح الاداري، ووقف التوظيف العشوائي في المؤسسات العامة، ومكافحة البطالة المقنّعة في هذه المؤسسات.

من اجل اطلاق ورشة كبرى لتطوير البنية التحتية، لابد من قيام الحكومة باقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لما لذلك من اهمية كبرى على صعيد دعم النمو الاقتصادي ويجاد فرص عمل جديدة. في موازاة ذلك، من الاهمية بمكان التعاطي بجدية ومسؤولية مع الملف النفطي، ووضع الاطر المؤسساتية والقانونية والادارية والعملية لاطلاق هذا الملف على النحو الذي يحقق مصالح لبنان العليا، ويدعم النمو الاقتصادي، ويحسن الاوضاع الاجتماعية بعدما باتت معدلات البطالة تفوق 20% حاليا.

من شأن تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المنشودة زيادة دينامية الاقتصاد الوطني التي ستتعزيز حتما زيادة انفاق الاسر على المجالات الاستهلاكية، ونمو انفاق القطاع الخاص على المجالات الاستثمارية، وارتفاع حجم التصدير الزراعي والصناعي. وهذه جميعها مكونات اساسية للنتائج المحلي الاجمالي، من دون ان تغفل اهمية التدفقات والتحويلات المالية الخارجية على لبنان التي تبقى عنصرا محرّكا للتوسع في النشاط الاقتصادي.

* خبير اقتصادي

من يراقب تطورات الاقتصاد اللبناني، في ظل الظروف السياسية الداخلية والمتغيرات الاقليمية، يدرك تماما الدينامية الجيدة التي يتمتع بها. اذ رغم السجال السياسي الذي لا يهدأ بالنسبة الى قضايا سياسية واقتصادية في لبنان، ورغم حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة على صعيد المنطقة العربية، فان اقتصادنا سجل معدلات نمو ايجابية خلال العامين السابقين بمتوسط سنوي قارب 1.5%. تبعا لتحسن نشاط قطاعات اقتصادية عدة لا سيما المصارف والعقارات والتصدير، وتحقيق ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 1.2 مليار دولار في عام 2016 و555 مليوناً في الربع الاول من عام 2017، رغم كبر حجم العجز التجاري (أكثر من 15 مليار دولار لكل من عامي 2015 و2016 و2.8 مليار في الربع الاول من عام 2017).

وسجل لبنان ارقاما عالية بالنسبة الى التدفقات المالية الخارجية الى اقتصاده الوطني بلغت 6.9 مليارات دولار عام 2016 و3.3 مليارات في الربع الاول من عام 2017.

وهذا يحصل في ظل تواصل تنامي العجز والدين العامين، وتفاقم اوضاع المالية العامة للدولة، حيث تزيد نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي عن 144% كما في نهاية عام 2016.

تبقى السياسة النقدية والمصرفية ومصرف لبنان الضابط الاول والاكبر لحالة الاستقرار النقدي التي يعيشها لبنان، وايضا لحالة التوسع في النشاط الاقتصادي تبعا لسياسة التحفيز الاقتصادي التي تتبعها السلطات النقدية. الامر الذي يعزز فرص النمو الاقتصادي المقدرة لعام 2017 عند أكثر من 2%. كما ان هذه السياسات تضبط التضخم في الاقتصاد الوطني عند معدلات مناسبة للنمو وتوسعه مستقبلا.

من اجل تعزيز آفاق النمو عند معدلات تتناسب ودينامية الاقتصاد الوطني (7 - 10% سنويا)، فان على السلطات السياسية التعاطي بكل جدية مع مجموعة من الاستحقاقات والملفات الاقتصادية والاجتماعية والمالية الضرورية.

ان اللجوء الى فرض ضرائب جديدة او زيادة بعضها في الوضع الراهن،